

دور القيمة المضافة المعدلة في تقييم الجوانب
المتعددة للأداء المالي في دولة الإمارات

**THE ROLE OF MODIFIED ADDED VALUE IN
EVALUATING THE VARIOUS ASPECTS OF
FINANCIAL PERFORMANCE IN THE EMIRATES**

Abdulla Saleh Ahmed Dallak Alshehhiⁱ, Dr Junaidah Abu Semanⁱⁱ &

Dr. Mohd Shukor bin Harunⁱⁱⁱ

Muamalat Administration Economics and ⁱ (Corresponding Author) Master Candidate in
at (FEM): dallak_2007@hotmail.com

ⁱⁱ Senior Lecture at (FEM); junaidah@usim.edu.my

ⁱⁱⁱ Senior Lecture at (FEM); shukorharun@usim.edu.my

Universiti Sains Islam Malaysia

Abstract

The institutions seek to improve their performance and survival, achieve their goals, develop their investment capabilities, and improve their competitive position. By absorbing external changes and predicting future changes, to correct their performance and evaluate the financial performance of the institution in preparation for its improvement. The problem is that accounting thought regards profit as the only criterion adopted in measuring financial performance, leading to a trend to maximize profitability. In addition, all well-known performance measures have become ineffective, as they focus on results without the causes. While the added economic value reflects the company's future growth, it is a more comprehensive measure of performance than traditional performance measures. The research aims to discuss financial performance, its indicators and factors affecting it, methods of measuring and evaluating financial performance, and finally financial performance obstacles. In addition to the concept of added value and its ability to achieve value and defining the role of modified added value in improving financial performance. Analysis of the economic advantage of economic added value. Through the descriptive analytical approach, the topic was discussed in two topics, and the research reached the following results: A set of challenges that weaken and stop the effectiveness of financial performance and prevent the achievement of goals and

functions of financial performance. These obstacles relate to performance information, wrong decisions in light of that information, and inadequate evaluation methods for the size of financial work and its plans. The added financial value helps in calculating the overall performance of the institution and gives way to make comparisons in performance over the years and according to expectations, as it is used in calculating the financial returns for each unit to identify the financial performance.

Key words: financial performance, value added, adjusted value.

الملخص

تسعى المؤسسات إلى تجويد أدائها وبقائها وتحقيق أهدافها، وتطوير قدراتها الاستثمارية، وتحسين مركزها التنافسي. عبر استيعاب التغييرات الخارجية، والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية، لتصحيح أداءها وتقييم أداء المؤسسة المالي تمهيدا لتحسينه. تكمن المشكلة في أنّ الفكر المحاسبي يعتبر الربح هو المعيار الوحيد المعتمد في قياس الأداء المالي، فيؤدي إلى الاتجاه لتعظيم الربحية. إضافةً إلى أنّ مقاييس الأداء المعروفة أصبحت جميعها غير فعالة، لأنها تركز على النتائج دون المسببات. في حين أنّ القيمة الاقتصادية المضافة تعكس نمو الشركة في المستقبل، وتعد مقياساً أكثر شمولاً للأداء من مقاييس الأداء التقليدية. يهدف البحث؛ مناقشة الأداء المالي ومؤثراته والعوامل المؤثرة فيه، وطرق قياس وتقييم الأداء المالي، وأخيراً معيقات الأداء المالي. إضافة إلى مفهوم القيمة المضافة وقدرتها في تحقيق القيمة، وتحديد دور القيمة المضافة المعدلة في تحسين الأداء المالي. وتحليل الميزة الاقتصادية للقيمة المضافة الاقتصادية. ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي، تم مناقشة الموضوع في مبحثين، وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية: وجود مجموعة من التحديات التي تعمل على إضعاف وإيقاف فاعلية الأداء المالي، وتمنع تحقيق أهداف ووظائف الأداء المالي. وتتعلق تلك العقبات بمعلومات الأداء، والقرارات الخاطئة في ظل تلك المعلومات، وعدم ملائمة الطرق التقويمية لحجم العمل المالي ومخططاته. إن القيمة المالية المضافة تساعد في حساب الأداء الكلي للمؤسسة، وتفسح المجال لعقد المقارنات في الأداء عبر السنوات ووفق التوقعات، كما تستعمل في حساب المردود المالي لكل وحدة للتعرف على الأداء المالي.

كلمات مفتاحية: الأداء المالي، القيمة المضافة، القيمة المعدلة.

المقدمة:

في ظل التطورات المتلاحقة السريعة، أضحت نظم قياس الأداء المالي التي تعتمد الربحية بشكل أساس؛ قاصرة عن القياس السليم للشركة، وقد أدى هذا القصور ظهور العديد من المقاييس المتنوعة الحديثة لغرض قياس الأداء المالي للمنشآت، باعتماد أساس خلق القيمة للمنشآت، وحمله أسهمها، وليس على الربح المالي الذي تعرض إلى العديد من الانتقادات في الآونة الأخيرة. ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير في مصالح المستثمرين وتضاربها مع الإدارة ومصالحها، عبر التغيرات المرتبطة بالقيمة السوقية لأسهم المنشأة وليس فقط على ربحيتها. الأمر الذي دفع المنشأة إلى تبني مقاييس مناسبة تمكنها من تحديد وقياس القيمة المحققة الفعلية، ومن أشهر وأهم تلك المقاييس مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (حال، 2014).

مع اتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد والانفتاح الاقتصادي بين الدول، وظهور مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى ارتباط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض في مجالات التجارة على مستوى العالم، وحرية التعاملات المالية والتجارية؛ تبلور ظهور ضغوطات على مهنة المحاسبة، والتأثير على مبادئها، ومن تلك المبادئ التكلفة التاريخية، التي تواجه انتقادات كثيرة في اتجاه التحول إلى تطبيق القيمة المضافة (يونس، 2011).

حين بدأ تطبيق محاسبة القيمة العادلة، كمتطلب رئيس في إثبات معالجة العمليات والأحداث المالية؛ لكي تكون أقرب إلى الواقع وأكثر دقة وفقاً للظروف المحيطة، مما يؤدي إلى تحقيق موثوقية وكفاءة البيانات المالية (الأغا، 2013). الأمر الذي أدى بالجهات المعنية إلى إصدار معايير محاسبية، تلبى احتياجات التطور الكبير على الصعيد المالي، خاصة ما يتعلق بالقيمة المضافة العادلة، حين أصدرت الجهات المتخصصة مجموعة من معايير المحاسبة المالية والأسس، التي تتطلب معرفة التغيرات التي تطرأ على الأدوات المالية ومدى تأثير البنوك بتلك التغيرات مثل التدفق النقدي والتغيير في حقوق المساهمين وبنود قائمة الدخل (مطارنة وبشايرة، 2016).

وقد كان مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي تم تطويره من قبل شركة (ستيرن وستيوارت and Stewart) عام 1989م قد اكتسب شهرة كبيرة كمعيار لقياس الأداء المالي، الذي يؤخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل الكلية، سواء من رأس المال المملوك أو المقترض. وأصبح ينظر إلى القيمة المضافة بأنه مؤشر حقيقي لأداء المنشآت؛ نظراً لقدرته العالية في تفسير تغيرات قيمة المنشآت، وعوائد المساهمين بصورة أفضل من أداء المؤشرات التقليدية (لولو، 2015).

ويتطلب تقييم الأداء المالي، الإشارة إلى الأهداف المالية الأساسية، التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها، إذ يتمثل الهدف الأهم في تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة: حينها تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية عالية بشكل مستمر، بحيث تُكوّن فوائض مالية موجبة تشكل ثروة المؤسسة. ولا يكفي أن تحقق المؤسسة نتائج موجبة حالياً؛ بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل، من خلال دراسة المردودية المستقبلية، وتحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل. ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة سابقاً وحالياً من خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة (حياة وميلود، 2011). يعرف الأداء المالي بـ: "مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمصادر ومواردها في الاستخدامات ذات الأجل القصير والطويل، من أجل تشكيل الثروة" (عبد الغني و الأمين 2005).

وقد أثبتت شركات السلع والخدمات؛ أنها بأمر الحاجة لمحاسبة القيمة العادلة (الجوارنة، 2014)، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتشكّل أهمية متواضعة لتقديم العون للشركات في الإمارات؛ في بيان دور القيمة المضافة المعدلة على تحسين الأداء المالي، بالاستعانة بأساليب التحليل العلمي والمنهجية السليمة العلمية.

مشكلة البحث

إنّ استخدام القيمة الاقتصادية المضافة، لتشخيص مدى إمكانية تحقيق الشركة للقيمة لحملة الأسهم، سوف يعكس نمو الشركة في المستقبل، إذ تعدّ مقياساً أكثر شمولاً للأداء من مقاييس الأداء التقليدية، من حيث قيمة ومدى ملائمة المعلومات لمستخدميها في أسواق المال. إنها تعالج أيضاً التشوهات المحاسبية وفق تطبيق أساس الالتزام والاستحقاق بالمبادئ المحاسبية المقبولة.

يرتكز الفكر المحاسبي على اعتبار الربح هو المعيار الوحيد الذي يعتمد عليه في تقوية وقياس الأداء المالي، وحصر هدف التقارير المالية في تلبية احتياجات المستثمرين الأساسية من المعلومات، مما يؤدي إلى تركيز جهود الوحدة نحو تعظيم الربحية، إضافةً إلى أن مقاييس الأداء المتعارف عليها؛ أصبحت جميعها غير فعالة لأنها تركز بشكل أساسي على النتائج دون الوقوف على المسببات الرئيسية لها. فقد تكون بعيدة عن أنشطة تحقيق القيمة. وعليه فإن مشكلة البحث تتمحور حول دور القيمة المضافة المعدلة في تقييم الجوانب المتعددة للأداء المالي.

أهداف البحث:

- أ. مناقشة عملية تقييم الأداء المالي وطرق قياسه وتقييمه، ومعيقات الأداء المالي.
- ب. مناقشة مفهوم القيمة المضافة وقدرتها على تحسين الأداء المالي.
- ت. بيان دور القيمة المضافة المعدلة في تقييم الجوانب المتعددة للأداء المالي في الإمارات ومفهوم القيمة المضافة المعدلة كمدخل أساسي جديد للقياس المالي ودوره في تحسين الأداء

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة لولو (2015) المتمحورة حول " قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم " إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر أداء حديث ومؤشرات الأداء التقليدية ، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج التحليلي على عينة مؤلفة (21) شركة مدرجة في بورصة فلسطين. توصلت الدراسة إلى أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يتمتع بقدرة تفسيرية عالية تساعد في إجراء التغييرات المناسبة في القيم السوقية لأسعار الأسهم، كما وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالقيمة المضافة اقتصادياً باعتبارها من أهم المؤشرات المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

دراسة الجعيدي (2015) بعنوان: "مدى اختلاف العلاقة لكل من ROA و EVA مع العوائد غير العادية للأسهم وتأثير العلاقة بنوع القطاع والحجم - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان". حيث هدفت إلى معرفة العلاقة بين كل من العوائد الغير عادية والقيمة الاقتصادية المضافة كمقياس حديث للأداء المالي والعائد على الأصول كمقياس تقليدي للأداء المالي، بالإضافة إلى معرفة اذا كان هناك أي أثر على العلاقات السابقة للمتغيرات التالية: حجم الشركة ونوع القطاع. طبقت هذه الدراسة على 60 شركة أردنية مساهمة في بورصة عمان من قطاع الخدمات وقطاع الصناعة خلال ثلاث سنوات من 2008-2011. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إحصائية بين القيمة الاقتصادية المضافة والعوائد غير العادية للأسهم الشركات الصغيرة والكبيرة الحجم بالإضافة إلى الشركات الصناعية، على الجانب الآخر لم تكن هناك دلالة إحصائية للشركات الخدمية، وعدم وجود علاقة إحصائية بين العائد على الأصول والعوائد غير العادية. وأوصت هذه الدراسة الاعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لقياس الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، والاعتماد على المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

الدراسات الأجنبية

دراسة Ray (2014) بعنوان "العلاقة بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وأداء الأسواق المالية" هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وأداء سوق الأسهم خلال الفترة ما بين 2006-2012 لعدد من الشركات المساهمة المتاحة للتداول العام في الهند، والتي تتكون من 36 شركة، للتحقق من قدرة مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة في تحقيق مكاسب كبيرة في سوق الأسهم، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين مقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA و مؤشرات الأداء المحاسبية مثل ROA و ROE، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة عدم الصحة بالقول أن الشركات ذات القيمة العالية لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تكون دائما أعلى أداء في سوق الأسهم وخلق قيمة للمساهمين فيها، و يتوقع أن أسعار الأسهم تكون أكثر نمو وان هذه التوقعات قد تنعكس في شكل عوائد أسهم مرتفعة وفقا لميول ورغبات المستثمرين بدلا من معلومات واستراتيجيات القيمة الاقتصادية المضافة EVA. وأوصت هذه الدراسة إلى عدم الاعتماد على مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بمفرده في تقييم الأداء المالي وتحقيق القيمة للمساهمين، وكذلك عدم الاعتماد عليه في تفسير عوائد الأسهم، مع ضرورة إجراء دراسات أخرى بالإضافة إلى هذه الدراسة تشمل شركات أكثر، وذلك للتحقق من أسباب العلاقة السلبية بين القيمة الاقتصادية المضافة وارتفاع أسعار السهم.

دراسة Ismail (2011) بعنوان "قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على التنبؤ بأداء الشركات"، هدفت الدراسة لمعرفة مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA الموجبة في التفوق على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA السالبة للتنبؤ بالأداء المالي للشركات، بالتطبيق على الشركات الرئيسية المدرجة المساهمة في بورصة ماليزيا للأوراق المالية في الفترة ما بين عام 1993 إلى عام 2002. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة الموجبة والقيمة الاقتصادية المضافة EVA السالبة وبين عوائد الأسهم، بالإضافة إلى عدم وجود أية دلالة إحصائية لكل منهما، وقد بينت أيضا أن تأثير الفترة الأقصر والأطول للدراسة يشير إلى أن القيمة الاقتصادية المضافة لديها علاقة أفضل مع عوائد الأسهم خلال فترة طويلة للدراسة. وأوصت الدراسة إلى ضرورة مراجعة جدوى مؤشرات القيمة

الاقتصادية المضافة وذلك من خلال إجراء المزيد من الدراسات على هذا الموضوع خاصة في الفترات الزمنية القصيرة، والعمل على تحديد أسباب فشل العالقة بين عوائد السهم وبين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الموجبة والقيمة الاقتصادية المضافة السالبة.

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي

يستعرض هذا المبحث؛ الأداء المالي ومؤشراته والعوامل المؤثرة فيه، وطرق قياس وتقويم الأداء المالي، وأخيرا معيقات الأداء المالي.

تحتل عملية تقييم الأداء المالي مكانة مهمة ضمن العمليات الرئيسية التي تهتم بها أقسام الرقابة، وذلك نتيجة التوسع في أنشطة المؤسسات الاقتصادية، وتزايد حدة التنافسية فيما بينها؛ للتحقق من الوصول إلى الأهداف المراد بلوغها، لذا أصبح من الواجب على المدير المالي التعرف على الأداء المالي للمؤسسة قبل الخوض بأي مشروع أو دخول معترك مالي مستقبلي، كما لا بد من أن يقوم بإجراء الكثير من الدراسات والبحوث المالية والتقييمات المالية المشتملة على تحليل التوازنات المالية ونسبها، وقيم السيولة معتمدا على مؤشرات النمو والرفع قبل البدء بأي قرار مالي (دازيت، معطالله، 2013، ص12).

كما يتم تقييم الأداء المالي عن طريق إتباع مجموعة من الأساليب؛ بقصد الكشف عن كفاءة المؤسسة المالية، ووصف التطورات والتغيرات الطارئة على الأداء المالي، والتي من شأنها المساهمة في عملية التخطيط المالي المنعكسة بشكل إيجابي على حجم الأداءات المتوقعة، والتعرف عن كثب بمجالات المؤسسة المستقبلية وتطلعاتها الاستثمارية والربحية في ضوء صفات العاملين بقسم الإدارة المالية (المطيرين، 2011، ص11).

ولقد ذكرت بلغالي (2017، ص2) أن الربح المالي يعتبر من أكبر المقياس المستخدمة في الحكم على جودة الأداء المالي، والمتحصل عليها من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بغية استغلال كافة الموارد والمقومات المتاحة فيها، بعد اللجوء إلى إدارة رشيدة ومتطورة تفخر بما حققت من نتائج، وتحديد لها لخطتها المستقبلية عن طريق تقييم الأداء المالي.

ترى كل من دزيت، ومعطالله (2015؛ 5) أن الأداء المالي عبارة عن انعكاس لفعالية المؤسسة وقدرتها في إدارة واستخدام الوسائل المالية المتاحة. بينما يرى البعض أن الأداء المالي عن قدرة المؤسسة في تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها؛ لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وتحقيق أهدافها (بلغالي، 2017، ص3).

أشار Lja & Naz (2016, P:82) إلى أن الأداء المالي مصطلح يبيّن مقدار الصحة المالية للمؤسسة على بالنسبة لفترة زمنية معينة، كما أنه إجراء مالي يعمل على توليد المزيد من قيم المبيعات والأرباح المعتمدة على الإدارة المالية الجيدة.

ويعد الأداء المالي لدى حجام (2016، ص6) نوع من أنواع الأداءات التي تثبت فعالية المؤسسة في تعبئة واستثمار الوسائل والموارد المالية المتاحة لديها.

يجد الباحث من خلال ما سبق أن الأداء المالي يرتبط بقدرة المؤسسة على استخدام مواردها وإمكاناتها المالية بكفاءة واقتدار في جلب الربح لها، ويعكس قدرتها على زيادة الاستثمار ورفع نسب الواردات المالية وتخفيض النفقات، وتحقيق المهمات المالية والأهداف المرسومة بجودة وصدق وفق خطة زمنية محددة سابقا.

أهمية الأداء المالي:

يساعد الأداء المالي في تقديم معلومات وافية حول الأنشطة المالية للمؤسسة، وسلوكياتها الإدارية، وإنجازاتها الاستثمارية والربحية، ويعطي انطباعات عديدة حول مجموع الأهداف المالية المحققة وفق الخطة المالية المحددة، ومؤشرات زيادة الثقة بإنتاج المؤسسة في السوق، ورفع معدل الاستثمار؛ للحفاظ على حقوق صغار المساهمين والمستثمرين (صالح، 2015، ص34). وتكمن أهمية الأداء المالي لدى أبو عون (2017، ص30) كما يلي:

- تمكين المؤسسة من إدارة مشاريعها وأنشطتها في الوقت المحدد.
- الحفاظ على بقاء المؤسسة واستمراريتها.
- ضمان جودة أداء المؤسسة ونموها.
- إدارة المؤسسة بشكل جيد.
- ترشيد النفقات والطاقت البشرية في المنشأة التجارية.
- تزويد الأقسام المسؤولة عن الغدارة المالية بالمقاييس المستخدمة في قياس الأداء.
- كشف أخطاء العمل المالي ومعالجتها.
- تحفيز العاملين.
- إظهار الجوانب غير الكمية للأداء التي يصعب التعبير عنها بشكل كمي.

ويساعد الأداء المالي في:

- تنمية وبلوغ الثقة في الجهود الاقتصادية.
- الحد من عدم تناسق المعلومات المالية بين المستخدمين ومنتجها.
- زيادة رأس المال والعرض والطلب على المنتجات التي تتولى المؤسسة تصنيعه.
- العمل على رفع معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر.

- تشجيع النمو الخارجي للمؤسسة من خلال عمليتي الاندماج والاستحواذ.
- إنشاء قاعدة معلومات وبيانات دقيقة مسؤولة عن تصميم سياسات الاقتصاد وخطط وقرارات المؤسسة وإجراءاتها التنموية (Vesic، 2017، p:4).

يعتقد الباحث بأن أهمية الأداء المالي تستقى من كم المعلومات التي يقوم بإنتاجها حول الإنتاج ومواصفاته، والأهداف التي تم تحقيقها، علاوة على متابعة وتقييم تحقق الأهداف الإنتاجية والاقتصادية والخطط المرسومة من قبل المؤسسة، ومتابعة نسب الأرباح على مدار فترة زمنية محددة.

العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على نتائجه المرغوبة، في حين قد تحرفه عن الأهداف التي وضع لأجلها، ويمكن تلخيص هذه العوامل بما يلي :

- العوامل التنظيمية المتعلقة بحجم المهام، وأداء المؤسسة، والموارد المتاحة، وحجم الأنشطة التي تنفذها المؤسسة، والطاقات والإمكانات التي تمتلكها المؤسسة وتستخدمها في زيادة الأرباح وأسعار أسهم الشركة.
- استخدام التكنولوجيا في تحويل المدخلات إلى مخرجات؛ ليجعل منها مخرجات متطورة ومحققه لنسب عالية من الأرباح، وتعطي أداءات أفضل مقارنة بشركات لا تستعمل التكنولوجيا.
- العوامل البيئية المرتبطة بكل ما يحيط بالمؤسسة ومن شأنه التأثير في أداءها.
- العوامل الاقتصادية التي ترتبط بحركة انتعاش النمو الاقتصادي.
- العوامل القانونية المتعلقة بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الشركات.
- العوامل الاجتماعية الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد.
- العوامل الداخلية للمؤسسة المتضمنة لرأس المال، وطبيعة العمال، ونمط الإدارة، وسياسات وخطط وأساليب الإدارة المالية.
- العوامل الخارجية المتمثلة في العوامل الاقتصادية، والقانونية، والتنافسية (الطراونة، 2015، ص22).

كما ذكر ملحم (2019، ص43) أن العوامل التي تؤثر في الأداء المالي تعتمد على المصادر التي تنبع كالعوامل الداخلية التي تستطيع المؤسسة السيطرة عليها: مثل العنصر البشري المتولي للأعمال كافة على اختلاف تخصصاتهم في المؤسسة، والإدارة، وبيئة العمل وطبيعتها، والعوامل الخارجية التي تحاول المؤسسة

التأقلم معها لكونها قد تمثل عقبة في طريق تقدمها مثل العوامل السياسية والقانونية، والثقافية والاجتماعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل التكنولوجية.

حاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة استعراض العوامل المؤثرة على الأداء المالي بأنواعه المختلفة، ولقد وجدت الباحثان كل من العوامل الخارجية والداخلية المتضمنة لحجم الشركة، وعمرها، وإنتاجها، ونسبة تداولها، ومعدل نموها، وغيرها من العوامل القانونية والثقافية والاقتصادية.

مؤشرات الأداء المالي:

تعتبر مؤشرات الأداء المالي علامات للدلالة على نجاح الأداء المالي، وتمكنه من تحقيق أهدافه بشكل دقيق، وطريقة للتثبت من صحة ما تم الحصول عليه من نتائج، وتبرز أشكال وأدوار هذه المؤشرات كالتالي:

- التوازن المالي: يشير التوازن المالي إلى المقاربات القيمية المتساوية بين قيمة الإنتاج والفترة الزمنية المحددة سابقا للوصول لهذه القيم، ومن الواجب الإشارة إلى أن هذه التوازنات تتأثر بعامل رأس المال، والميزانية.
- السيولة والنشاطات الاستثمارية: تعد السيولة والأنشطة الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية من الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها؛ من أجل ضمان الأمان الاستثماري للمؤسسة، وتوطيد الثقة لدى الدائنين في حالة المطالبة بالحقوق المالية.
- الربح والمردود: يمثل كل من الربح والمردود المالي صافي نتاج العمليات الإدارية والسياسات والقرارات التي قامت بها المؤسسة كمكافأة على جودة العمل وتنظيم الأعمال، والاستخدام الناجح لوسائل تنفيذ الأعمال وأدواتها.
- النمو والرفع: يشير كل من النمو والرفع إلى استقلالية المؤسسة، والتوسع والانتشار الداخلي والخارجي في الأعمال، وتطوير المنتجات وتحسين أساليب الإنتاج (دزايت، معطالله، 2015: 21).

وأشارت حجام (2016: 20) إلى أن أهمية مؤشرات الأداء المالي تتجلى في إعطاءها الأحكام ذات القيمة حول عملية إدارة الموارد المادية والمالية داخل المؤسسة، وتساعد في قياس النتائج والأهداف المحققة للاطلاع بشكل واسع على درجة الكفاءة، وذلك بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي المتضمنة لرأس المال العامل، واستخدام النسب المالية القائمة على تحليل الأعمال الربحية والمديونية بشقيها طويل وقصير الأجل والمردود والفوائد والنمو والإنتاجية المرتفعة، إضافة إلى نسب التمويل الخارجي والاستثمار والأصول، ونسب الأسواق، وآلية توزيع الأرباح، كما تبيّن التعاملات مع القروض، ونسب العوائد.

أكد Burkhardt (2013: P. 2) على أن مؤشرات الأداء المالي يمكن إجماها في التوازنات المالية والعمالية، وتحليل النسب المتعلقة بالعوائد (الاستثمارية والتشغيلية، والأصول، والديون، والقروض، والأرباح القادمة من الأنشطة والأعمال الاستثمارية للمؤسسة).

يجد الباحث أن مؤشرات الأداء المالي تعتبر عامل رئيس في اكتشاف نقاط القوة والضعف، واستقصاء الخطوات المغلوطة في العمل للإسراع في علاجها من خلال التعرف على الوضع الحقيقي للمال والاستثمار، وتقديم كافة الاقتراحات والنتائج والحلول الممكنة في تحسين الوضع المالي للمؤسسة استنادا إلى التوازن المالي، والسيولة والنشاط، والربح والمردود، ونسب النمو والرفع، كما يمكن استخدامها في قياس وتقويم الأداء المالي.

طرق قياس وتقويم الأداء المالي

عادة ما يتم اللجوء لمجموعة من الأدوات والأساليب لقياس وتقويم الأداء المالي؛ لإثبات صدق الخطط المصوغة، والتأكد من فاعلية الإدارة المالية، وتعزيز الجهود التي ساهمت في بلوغ قمم النجاح في الأداء المالي، ومن هذه الأدوات والأساليب ما أشار له المطيري (2011، ص 17) :

- مقياس الكفاءة: يتم الاحتكام له للتأكد من القدرة على القيام بالمهام المكلف بها.
- مقياس الفاعلية: يستعمل هذا المقياس للتعرف على الأهداف التي نجحت المؤسسة في تحقيقها.
- مقياس الاقتصاد: يوضح هذا المقياس العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس المال والعمل والمنتج النهائي بما يحقق أقصى استفادة ممكنة.
- مقياس المسؤولية الاجتماعية: يتعلق هذا المقياس بدراسة آلية ربط المؤسسة بين اهتمامات المجتمع وبيئته وأصحاب الأملاك والمساهمين والعملاء.
- المؤشرات المالية: سبق الحديث عنها كوسيلة يعتمد عليها في احتساب المعلومات المالية .

قسّمت التجاني (2014، ص 6) طرق قياس الأداء المالي إلى ما يلي:

طرق تقليدية: مثل الإنتاجية، والقيمة المضافة، وفائض الاستغلال الخام، والمردودية المالية والاقتصادية، والنتيجة الربحية أو الخسارة الصافية، والعائد على الاستثمار، والقيمة المضافة الاقتصادية، ومن المعلوم أن القيمة المضافة من أكثر الطرق استخداما للقياس في أمريكا.

طرق حديثة: تتمثل في بطاقة قياس الأداء المتوازنة، ولوحة القيادة، ومقاييس الأداء الأساسية :

- أ. مقياس تسليم العمليّات الذي يستخدم للحكم على الجودة، والكميات الإنتاجية.
- ب. مقياس صحة العمليات المتنبئ بها للطلب المقدّر والطلب على البضع الحقيقي والطلب المتنبئ به.

ت. مقياس تخفيض الآجال خصوصا التعامل مع الآجال الطويلة.

ث. مقياس الجودة.

ج. احترام البرنامج والخطة المعدّة.

ح. تقبل إدخال المنتجات الجديدة.

خ. السرعة في الأداء.

معيقات الأداء المالي:

يواجه الأداء المالي مجموعة من التحديات والعقبات التي تمنعه من الوصول إلى أهدافه المتعلقة بالربح الوفير، وزيادة التدفقات الاستثمارية للمؤسسة المعنية بالأداء المالي، ولا بد من الإحاطة بهذه المعوقات التي تظهر على شكل:

أ. صعوبات في تحديد نموذج لسير العمل وأدائه المالية.

ب. اعتماد بعض المعايير التي لا تمتاز بالدقة والموضوعية .

ت. صعوبة في تحديد المتغيرات المنوي قياسها ودراستها في الأداء المالي.

ث. صعوبة في تحديد وتشخيص أهداف ومتطلبات الأداء المالي.

ج. مشكلات في تحديد آلية دراسة الغنجاز في الأمور المالية.

ح. نقص في الكوادر والأدوات المساعدة في رفع مستويات الأداء المالي (حجام، 2016؛ 19) .

كما ذكرت التجاني (2014: 9) أن مشكلات الأداء المالي تكمن في ضبابية الأهداف ومعايير وخطط الأداء، وضعف الأنظمة الإدارية عن التخطيط لأهداف ومشاريع الاستثمار، وانخفاض في مستوى المعلومات الأدائية، والتخبط في اتخاذ القرارات التي لا تمت للواقع المالي بصلّة.

اتضح لدى الباحث من خلال ما سبق أن هنالك مجموعة من التحديات والعقبات التي تعمل على إضعاف وإيقاف فاعلية الأداء المالي، كما تمتع تحقيق أهداف ووظائف الأداء المالي، وتتعلق هذه العقبات بالمعلومات المتحصل عليها عن الأداء، والقرارات الخاطئة في ظل هذه المعلومات، وعدم ملائمة الطرق التقييمية لحجم العمل المالي ومخططاته كطرق ومؤشرات الأداء المالي من الربح والخسارة، ومقاييس الجودة، والقيم المضافة بشتى أنواعها، وبرامج التقييم المصممة.

المبحث الثاني: مفهوم القيمة المضافة:

تمكن رجل الأعمال الألماني فون سيمينز من ترجمة المحاولات الفرنسية الأولى فيما يخص مصطلح القيمة المضافة، عندما أحلتها بديلا للضريبة على رقم الأعمال، ولقد شهد هذا النوع من المصطلحات انتشارا وتبني

واسعا من مختلف دول العالم بصرف النظر عن الحدود والثقافات، وقد سّرع في نشرها وترويجها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في البلاد النامية مع تنامي مفهوم العولمة في ثمانينات القرن الماضي؛ لتعويض النقص الحاصل في الضرائب الجمركية (العشماوي، 2018: 4).

كما ظهرت الحاجة إلى مؤشرات ومعايير تقييمية لأداء المؤسسة بهدف التعرف على قدرة المديرين في إيجاد طريقة متقنة للحد من المشكلات اتخاذ القرار المالي، وتحديد قدرات المدراء على خلق قيمة مقبولة لدى المساهمين، وتحقيق عائد مالي يتناسب مع حجم رأس المال المستثمر؛ لذلك جاء مصطلح "الربح المتبقي" للتعبير عن مؤشرات الأداء الداخلية، ومن ثم قام كل من "ستيوارت" وزملاءه باستحداث مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة EVA لتقييم الأداء (لولو، 2015: 45).

تردد مصطلح القيمة المضافة في البحوث والدراسات للدلالة على أن قيمة السلعة أو الخدمة ومكتسباتها تضاف لها بحسب الجهد المبذول في إنتاجها (معاليم، أبو حفص، 2017: 400).

في حين يرى سوبسي (2010: 60) أن القيمة المضافة عبارة عن الشكل المطور للربح المتبقي، وإحياء لهذا المفهوم؛ لذلك فهي تشير إلى آلية استجابة المؤسسة الاقتصادية للواقع الذي تمرّ به، وطريقة تعاملها مع الضغوطات الناشئة من الأسواق المالية .

وتعرف كذلك القيمة المضافة المعدّلة بأنها الربح الذي يضاف إلى قيمة السلعة الأصلي، بحسب المعايير والمحددات المستجدة (السعيد، سمير، 201: 4).

وتشير القيمة المضافة المعدّلة إلى التغيير الحاصل على مقدار الربح المضاف إلى قيمة الربح الاقتصادي الحقيقي، كما تعتبر مقياس مالي مفيد يعتمد على بيانات ومعلومات محاسبية معدّلة لتقييم الأداء المالي (Rago, 2008:5).

مع بداية عام 2018، تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، تفرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، وهي غير مباشرة بنسبة صغيرة تصل إلى 5%. يتحمل المستهلك النهائي تكلفة ضريبة القيمة المضافة. تقوم الشركات بتحصيل الضرائب واحتسابها لصالح الحكومة. وتشكل هذه الضريبة مصدر دخل جديد للدولة، إذ يساهم هذا الدخل في ضمان استمرارية توفير الخدمات عالية الجودة لحكومة دولة الإمارات في المستقبل. وسوف يساعد هذا الدخل هذا على السعي نحو تحقيق الرؤية الجديدة لدولة الإمارات التي تتمثل في خفض الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات في الدولة، وغيره من المنتجات الهيدروكربونية.

أهمية القيمة المالية المضافة:

تركز القيمة المضافة على مقدار ما ستولّده الشركة من عوائد مالية مضافة إلى تكلفة رأس المال المطروح للاستثمار، ومن هنا جاءت أهمية القيمة المالية المضافة التي تبرز في:

أ. استخدامها في حساب أرباح العوائد الأسهم.

ب. وسيلة مالية يستفيد منها المدراء التنفيذيين لسلاستها وبساطة مفاهيمها، ولبنة أساسية يحتمون لها في تسهيل العمليات الإدارية الاستثمارية.

ت. تساهم في تحقيق التوافق بين القرارات الإدارية والأسهم المتداولة وفق قاعدتين لاتخاذ القرار المالي وهما :

- يجب أن يكون الهدف الأول لأية شركة هو زيادة ثروة حمل الأسهم.
- تعتمد قيمة الشركة على درجة توقع المستثمرين لتجاوزات الأرباح المستقبلية.
- إزالة الصعاب والضبابية المتعلقة بالأهداف المالية، ونمو الأرباح (لولو، 2015، ص51).

وتساعد القيمة المضافة في تقييم أداء العمليات، وإعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين القيمة السوقية المضافة وتقييم الأداء، وتوفر بيئة مناسبة لتطبيق أنظمة المحاسبة المسؤولة عن المساءلة الاقتصادية، ويمكن الاستعانة بها في صناعة القرارات المالية ووضع الإستراتيجيات المالية، ووسيلة تحفيزية، بالإضافة إلى دورها في تحسين الاتصالات داخل وخارج المؤسسة (علي، 2010، ص5).

ويرى بابكر (2015، ص278) أن القيمة المالية المضافة المعدلة تقوم على سد النقص في الإيرادات العامة، وتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات لحماية السلع والمنتجات الوطنية، كما تعمل على توزيع الأعباء الضريبية التي تلعب دورا كبيرا في الدخل والاستهلاك.

يعتقد الباحث بأهمية القيمة المضافة في تقليل المخاطر والمشكلات التي قد تعيق في العمل الإداري والمالي للمؤسسة، وتحسين جودة المنتجات والسلع وتقديمها في أسرع وقت ممكن، كما تعمل على زيادة القدرة في تلبية الطلب المتزايد على الموارد والسلع .

دور القيمة المضافة المعدلة في الأداء المالي:

تلعب القيمة المضافة دورا رئيسيا في قياس أداء الوحدات المالية والاقتصادية من خلال الكشف عن قدرة هذه الوحدات في تنمية وإثراء الأسهم، كما تعتبر وسيلة لتحفيز وتشجيع المدراء على الإنجاز والتطور وبذل الجهود المضاعفة؛ لتحسين أداء المؤسسة وخصوصا بعد ربط الحوافز والمكافأة بهذا المؤشر بعد الكشف عن مستوى أداءهم أمام المساهمين، كما تساهم في ترشيد القرارات المتخذة من طرف الإداريين (لولو، 2015: 46).

ويتأثر الأداء المالي إيجابيا بالقيمة المضافة بعد أن تتولى عملية تنظيمه وإعطاء تعبيرات واضحة حول إنجاز ومخرجات الأقسام الإدارية، وتحدد الواردات التي يجب على المؤسسة كسبها؛ لتغطية الديون وتكاليف الفرص الاستثمارية البديلة لرأس المال (معاليهم وأبو حفص، 2017، ص403). ولقد تعدد تأثير القيمة المضافة على الأداء المالي لدى جويحان (2015: 16) وعلى الشكل التالي:

- أ. تقدم القيمة المضافة تفسيرات دقيقة للتغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وسعر الأسهم.
- ب. تحلل وتتنبأ بالمشكلات التي تعترض الأداء المالي.
- ت. تحدد قيمة الربح والإنجاز الحاصل في الأداءات المالية المتنوعة.
- ث. تساهم في التخلص من كل التناقضات والتعارضات التي تتولد بفعل استخدام أنواع متعددة من الأداء.
- ج. تقويم أسس الأداء المالي.
- ح. اتخاذ القرارات المالية السليمة التي تحسن من جودة الأداء المالي.

وتستعمل القيمة المضافة في تطوير الأداء المالي وتقويمه، وتخطيط الإستراتيجيات والمعايير الأدائية المناسبة له، علاوة على تقويم مدى تحقق أهداف المؤسسة، وإنهاء القيمة المالية للأداء، مما يترتب عليه زيادة في العوائد المالية، وتحسن في جودة وقيمة الأداء، وتقيس الأداء الكلي للمؤسسة (سويس، 2010، ص56). كما ويبرز دور القيمة المالية المضافة في:

- أ. تحديد الوضع المالي للقسم المالي والاقتصادي.
- ب. تعزيز الشفافية للأداء المالي .
- ت. تحدد متطلبات العروض الأدائية.
- ث. الإفصاح عن المعلومات الأدائية المالية التي تحقق المنفعة للمستخدمين.
- ج. تعمل على إدارة وضبط المخاطر المتعلقة برأس المال والمهام الأدائية.
- ح. اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة .
- خ. توقع التطورات في الأداء مستقبلاً (الجوازنة، 2014، ص31).

من خلال ما سبق يتضح للباحث أن القيمة المالية المضافة تساعد في حساب الأداء الكلي للمؤسسة، ويفسح المجال لعقد المقارنات في الأداء عبر مختلف السنوات ووفق التوقعات، كما تستعمل في حساب المردود المالي لكل وحدة أو قسم مهتم بالتعرف على الأداء المالي .

قائمة المراجع:

أبو عون، رائد خالد عبدالله. (2017). التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وأثره في تقييم كفاءة الأداء المالي دراسة حالة على البنك العربي الإسلامي الدولي. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الزرقاء. الأردن.

الأغا، تامر (2013). "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين". خانيونس-مكتبة الجنوب المركزية-مجموعات خاصة/خانيونس:: غزة-المكتبة المركزية-مجموعات خاصة/غزة.

بابكر، صلاح. (2015). الضريبة على القيمة المضافة وفاعلية تحصيلها وأثرها في الإيرادات العامة بالسودان دراسة تطبيقية للفترة (2011-2015 م). بحث منشور، مجلة العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية.

برهوم، فضل عبدالكريم محمد. (2016). استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية-غزة. فلسطين.

بلغاي، عائشة. (2017). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت (2013- 2014-2015). بحث منشور. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.

التجاني، إلهام. (2014). تقييم الأداء المالي للمؤسسات البنكية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. الجزائر.

الجعدي، عمر (2015). "مدى اختلاف العلاقة لكل من EVA و ROA مع العوائد غير العادية للأسهم وتأثير العلاقة بنوع القطاع (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان". مجلد 23، عدد 1.

الجوارنة، روان مازن الضلاعين. (2014). "اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي"، "دراسة ميدانية على شركات التامين الأردنية". قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

جويحان، سلطان سليمان. (2015). أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الشرق الأوسط.

حال، نيفين (2014). استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات. جامعة بورسعيد كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة.

حجام، إلهام. (2016). دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة أم البواقي. الجزائر.

حياة، بزقاري وميلود، تومي (2011). "دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة". الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

دزايت، معطالله. وخديجة، مبروكة.(2013). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. بحث منشور. جامعة قاصدي مرباح. الجزائر .

السعيد، سمير. وبريكة، مسعي.(2010). تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة المضافة EVA. بحث منشور. الجزائر.

سلامة، متولي وآخرون. (2014). استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات. بحث منشور. جامعة بور سعيد. مصر.

صالح، أنس سمير أمين. (2015). أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الزرقاء. الأردن.

الطراونة، أنس مصلح ذياب.(2015). العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

العشماوي، شكري رجب.(2018). التنظيم الفني لضريبة القيمة المضافة. بحث منشور. الدائرة المالية. دبي. الإمارات.

لولو، شعبان (2015). "قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسري التغير في القيمة السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين". الجامعة الإسلامية - غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة برنامج المحاسبة والتمويل.

معالم، أبو حفص، سعاد، سمحية. (2017). إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA. بحث منشور. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع(30). الجزائر.

المراجع الأجنبية:

Burkhardt, Jeffrey H. (2013). Examining financial performance indicators for acute care hospitals. Search publication. Texas Tech University.

Ende, Ende. (2017). Financial Performance Analysis Using Economic Value Added (EVA). Search publication. Universitas Bina Bangsa.

Jakub ,Kicova, Salaga. (2015). Economic Value Added as a Measurement Tool Eva, of Financial Performance. Search publication. University of Zilina.

Ismail, I., (2011)."The Ability of EVA (Economic Value Added) Attributes in Predicting Company Performance", African Journal of Business Management, Vol. (5), No. (12).

Lja, Naz, Farah, Farrukh. (2016). Financial Performance Of Firms: Evidence From Pakistan Cement Industry. Search publication. University of Management, Virginia.

Rago, Michael. (2008). An Analysis of Economic Value Added. . Search publication. Liberty University.

Ray, K., (2014)."EVA as A Financial Metric: The Relationship between EVA and Stock market Performance", European Journal of Business and Management, Vol. (6), No. (11).

Vesic, Tamara. (2017). The importance of financial analysis for business decision making. Search publication. Faculty of business economics and entrepreneurship.